الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5857.6
بتغير قدره
+5.4
0.09%

«الجبس» توزع 7٪ نقداً عن 2011

أفادت الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس بأن مجلس الادارة اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 حيث جاءت نتائج اعمال الشركة لتحقق ربح بلغ 203,3 آلاف دينار ما يعادل 6,8 فلسا للسهم مقارنة مع ربح بلغ 434,2 الف دينار ما يعادل 14,52 فلسا للسهم خلال السنة المالية المقارنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وأوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع 7٪ نقدا.

ودائع العملاء ترتفع 28٪ لتسجيل 1,2 مليار دينار.. و الأرباح التشغيلية بلغت 30,4 مليون دينار

8 ملايين دينار أرباح «بوبيان» في 2011 بنمو 31٪ عن 2010

أعلن بنك بوبيان نتائجه المالية لعام 2011 والتي اظهرت تحقيقه لصافي ربح قدره 8 ملايين دينار عن تلك الفترة مقارنة مع صافي ربح قدره 6 ملايين دينار حققها البنك في عام 2010 وبنسبة نمو31٪.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك ابراهيم علي القاضي في بيان صحافي امس ان النمو في صافي الربح يعكس زيادة الارباح التشغيلية بنسبة 24٪ لتصل الى 30,4 مليون دينار مع الاستمرار في بناء المخصصات العامة والتحوطية لتعزيز المركز المالي للبنك.

وأكد القاضي ان البنك وعلى الرغم من بيئة الاعمال الصعبة التي مارس من خلالها انشطته التشغيلية تمكن من الاستمرار في مسيرته الناجحة وتحقيق الربحية متجاوزا الكثير من العقبات التي واجهها في بيئة تنافسية عالية تسعى من خلالها الكثير من المؤسسات المالية الى الاستحواذ على حصتها.

وأضاف «انه بفضل الموارد البشرية تمكن البنك من الوصول الى هذه النتائج والتي كان يمكن زيادتها لولا الصعوبات الكثيرة التي احاطت بالاقتصاد الكويتي سواء كانت تحديات ومعوقات داخلية او عوامل خارجية القت بظلالها الكثيفة على الاقتصاد خاصة ان العام الماضي شهد الكثير من التطورات السياسية في المنطقة والتي كان لها انعكاساتها على مختلف الاقتصادات ومن بينها الاقتصاد الكويتي».

إبراهيم القاضي

عادل الماجد

أهم المؤشرات المالية لبنك بوبيان

المؤشر	ديسمبر 2011 مليون دينار	ديسمبر 2010 مليون دينار	نسبة التغير
صافي الارباح	8	6	31٪
صافي ايرادات التمويل	39,6	30,3	31٪
ودائع العملاء	1,202	941	28٪
محفظة التمويل	1,030	825	25٪
الاصول	1,552	1,316	18٪

ايرادات التمويل

وأوضح القاضي ان العام الماضي حمل العديد من المؤشرات الايجابية من بينها زيادة صافي ايرادات التمويل لتصل الى 39,6 مليون دينار خلال عام 2011 مقارنة مع 30,3 مليون دينار عن عام 2010 وبنسبة نمو قدرها 31٪ بالاضافة الى زيادة ودائع العملاء حيث بلغت 1202 مليون دينار مقارنة مع 941 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2010 وبنسبة نمو قدرها 28٪.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك عادل عبدالوهاب الماجد ان ابرز ما ميز العام الماضي هو تأكيد نجاح استراتيجية البنك في عامها الثاني من التنفيذ حيث ارتفعت حصة البنك السوقية من التمويل لتصل الى 4,1٪ الى جانب ارتفاع حصته من الودائع التي وصلت الى 3,8٪ على الرغم من التحديات التي عايشتها مختلف القطاعات الاقتصادية.

واضاف: استمر البنك في اداء دوره كمؤسسة مصرفية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية من خلال طرح المميز من الخدمات والمنتجات التي تستهدف مختلف الشرائح على مستوى الخدمات المصرفية للافراد فيما استمر تفوقه وتقدمه على مستوى الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الشركات الى جانب ما تميز به من خدمات على مستوى الخدمات المصرفية الخاصة وادارة الاصول.

كما استمر البنك وواصل خطته في التوسع على مستوى الفروع والتي بلغت 20 فرعا في اطار الاستراتيجية الجديدة التي تستهدف الوصول الى 30 فرعا بحلول عام 2014.

واوضح الماجد ان اجمالي اصول البنك حتى نهاية ديسمبر 2011 بلغ 1552 مليون دينار مقارنة مع 1316 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2010 وبنسبة نمو قدرها 18٪.

وأضاف ان اجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع ليصل الى 247 مليون دينار مقارنة مع 240 مليون دينار والذي ترتب عليه ان بلغ معدل كفاية رأسمال البنك 25٪ مقابل الحد الادنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي وهو 12٪.

وأشار الى ان ثقة عملاء البنك اهلته للفوز بالعديد من الجوائز خلال العام الحالي من بينها افضل بنك اسلامي في الكويت من اربيان بزنس وأفضل بنك اسلامي في خدمة العملاء من سيرفس هيرو وأسرع البنوك نموا في الكويت من ذا بانكر ميدل ايست واكثر البنوك ابداعا وابتكارا في الكويت من وورلد فاينانس.

الماجد: المخصصات بلغت 8 ملايين دينار و400٪ نسبة تغطية القروض المتعثرة

قال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بنك بوبيان عادل الماجد في مقابلة مع «العربية» ان نمو البنك في العام 2011 جاء حسب الخطة الموضوعة للبنك من قبل شركة ماكينزي، متوقعا استمرار النمو في 2012 في المحفظة الائتمانية بنسبة تتراوح بين 5 و6٪، كما توقع استمرار الاستحواذ على حصص سوقية بنسبة 1٪ سنويا كما افترضت الخطة. وقال الماجد ان سبب تراجع ارباح الربع الرابع مقارنة مع نظيرتها في الربع الثالث، عائد الى أخذ مخصصات بنسبة 100٪ مقابل احد استثمارات البنك، لكن الماجد استدرك ان البنك يركز على الأرباح التشغيلية حيث نمت هذه الأرباح بنسبة 24٪.

وبالنسبة للمخصصات المحجوزة في 2011 أجاب الماجد ان حجم المخصصات بلغ 8 ملايين دينار، لكن نسبة القروض المتعثرة مسيطر عليها، وهي اقل من 2٪ مقابل وجود تغطية بنسبة 400٪ للقروض المتعثرة. وأعتبر الماجد ان هذه النسب تبين ان لدى البنك مخصصات كافية لمواجهة اي تقلبات في الاسواق. وأوضح الماجد ان استراتيجية سنة 2012 ستستمر في المحافظة على النمو، حيث سيتم التركيز على عمليات الصيرفة الاسلامية وتخفيض التركز في الاستثمارات المباشرة، وهي استراتيجية موضوعة ضمن خطة «ماكينزي». وبين الماجد سير الخطة من خلال انخفاض المحفظة الاستثمارية بنسبة 5٪ في 2011 مقابل نمو المحفظة الائتمانية بنسبة 25٪.

«بيتك» يفوز بجائزة أفضل بنك إسلامي بالكويت من «فاينانس نيوز»

فاز بيت التمويل الكويتي (بيتك)، بجائزة مرموقة ضمن ابرز جوائز مجلة إسلاميك فاينانس نيوز السنوية للعام 2011، حيث حصل «بيتك»على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت، في إضافة جديدة للجوائز التي حصل عليها البنك من جهات عالمية محايدة والتي تعكس المكانة المتميزة التي يشغلها كأبرز مؤسسة مصرفية إسلامية في الكويت والعالم.

وقال مساعد المدير العام للقطاع المصرفي محمد الفوزان في تصريح صحافي إن حصول «بيتك» على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت للعام الثالث على التوالي من عدة مؤسسات معنية بمتابعة ورصد المؤسسات المالية الإسلامية الأنجح على مستوى العالم، يؤكد التزامه بتقديم مجموعة مبتكرة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية داخل الكويت، وكذلك خارجها تستجيب لاحتياجات وتطلعات عملائه من الأفراد والشركات وتضيف قيما جديدة للسوق والاقتصاد، كما تعكس الدور المحوري الذي يلعبه «بيتك» في خدمة الاقتصاد الوطني على صعيد القطاعات كافة، في الوقت الذي يبدي فيه «بيتك» استعدادا تاما لأداء دور أكبر لمساعدة الاقتصاد الوطني للمزيد من التعافي.

وأضاف ان حصول «بيتك» على الجائزة، يعكس قدرته كذلك على مواجهة المنافسة المهنية التي تصاعدت حدتها في السنوات الأخيرة في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث تمكن البنك من تعزيز حصته السوقية على صعيد العديد من المؤشرات المالية ليحتل مركز الصدارة في حجم الودائع المصرفية والإيرادات التشغيلية والبطاقات المصرفية وخدمات التمويل العقاري.

وأضاف: يقوم «بيتك» بدور رائد في قطاع التمويل الإسلامي عموما، وتوفير التمويل اللازم للمؤسسات والأفراد من خلال العديد من المنتجات، ويواصل ابتكار الخدمات والمنتجات الإسلامية الجديدة التي تقدم كبديل للمنتجات المصرفية التقليدية، في وقت يتزايد فيه الإقبال على أدوات التمويل الإسلامي في العالم.

وتكرم جائزة «إسلاميك فاينانس نيوز»، أفضل المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في قطاع التمويل الإسلامي.وهي إحدى أبرز الجوائز وأكثرها تقديرا في الأوساط المالية الإسلامية العالمية.

يذكر أن «بيتك» كان قد فاز أيضا في وقت سابق بجائزة أفضل بنك إسلامي في العالم من مجموعة جلوبل فاينانس العالمية، وهو الانجاز الذي توج العديد من الجوائز التي حصل عليها في السنوات الأخيرة على الرغم من التحديات الاقتصادية الصعبة التي واجهها الاقتصاد المحلي والعالمي.

محمد الفوزان

«المركزي» يطلب من البنوك رؤيتها حول خططها في تطوير منتجاتها حتى 2014

أصدر البنك المركزي تعميما للبنوك المحلية شدد فيه على موافاته برؤيتها الشاملة حول خططها وتوجهاتها خلال الاعوام من 2012 الى 2014 في مجال الخبرات والمنتجات المصرفية التي توجه الى قطاع التجزئة والشركات على ان تشتمل على تحديد الاهداف المخططة والسياسات والاجراءات المزمع اتخاذها في هذا الشأن.

وتضمن التعميم للبنوك موافاة «المركزي» بمحاور التطوير التي تتناولها للارتقاء بالخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء الحاليين والمستقبلين وابراز اي معوقات تعترض نمو خدماتها ومنتجاتها. ويأتي هذا التعميم في اطار دعم «المركزي» لتنفيذ الخطة التنموية وحث البنوك على تطوير خدماتها بما يتناسب مع الرؤية المستقبلية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، ورغبة منه في التعرف على استعدادات البنوك وتقديراتها ورؤيتها، وما اذا كانت ستحتاج الى استثناءات، وغيرها من بعض التركزات الائتمانية.

● منى الدغيمي

إدارة السوق لم تخطر «الوسطاء» رسمياً بموعد إطلاق نظام التداول الجديد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان ادارة سوق الكويت للاوراق المالية لم تخطر شركات الوساطة العاملة بالسوق حتى الآن بشكل رسمي بموعد اطلاق نظام ناسداك اومكس في 22 ابريل المقبل حسب ما صرحت به وزيرة التجارة والصناعة ورئيس لجنة السوق د.اماني بورسلي عقب آخر اجتماع للجنة منذ نحو 10 ايام.

وقالت المصادر ان شركات الوساطة يجب ان تتسلم ما يفيدها رسميا بموعد تطبيق النظام الجديد وعدم الاكتفاء بعلمها بالموعد من خلال وسائل الاعلام، مشيرة الى ان مطوري النظم في شركات الوساطة ابلغوا ادارة السوق بأنهم يحتاجون الى شهرين ونصف الشهر تقريبا لتحديث انظمتهم والتحول من بروتوكول Fix الى بروتوكول Abi وذلك على اقصى تقدير.

● شريف حمدي

«هيئة الاستثمار» خصصت مليار دولار للاستثمار في صناديق طويلة المدى

«الكويتية ـ الصينية»: صناديق الثروة السيادية في الخليج تزيد استثماراتها في الهند

قال التحليل الاسبوعي للشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية انه على مدى الاعوام الخمسة الماضية، كان الاقتصاد العالمي ينظر للفرص المتاحة في الشرق، في الوقت الذي عانت فيه اغلب الاقتصادات المتقدمة من مزيج من النمو البطيء وشيخوخة السكان ومستويات عالية من الديون، فقد لعبت كل من الهند والصين دور المحرك البديل الذي حافظ على مستوى الطلب العالمي.

واشار التقرير الى ان الهيئة العامة للاستثمار في الكويت خصصت مؤخرا مليار دولار لاستثمارها في صناديق استثمار طويلة الاجل في الهند، وسيكون تركيز هذه الاستثمارات على اسهم قطاعات مختلفة من السوق الهندي.

كما تستثمر صناديق سيادية خليجية اخرى في الاقتصاد الهندي، فجهاز ابوظبي للاستثمار يملك حصصا في شركات تكنولوجية ومالية وكيميائية وشركات السيارات الهندية.

وبالاضافة لذلك، تملك الصناديق الاستثمارية العمانية والقطرية مراكز مهمة في سوق الاسهم الهندي.

فكل هذه الدول تشترك في قناعة واحدة: ان الهند تمتلك عوامل ودوافع قوية للنمو، وهي بذلك تراهن على ان الاستثمار في الهند سيكون مجديا.

ولفت التحليل الى انه في الهند، التي يعيش فيها اكثر من 1,2 مليار نسمة وتتمتع بمعدلات نمو عالية للناتج المحلي الاجمالي، ترتقي الحالة المالية للملايين من السكان الى «الطبقة المتوسطة» مما ينتج عنها زيادة في القدرة الاستهلاكية. ولكن الهند واجهت ايضا مصاعب عديدة خلال الخمسة اعوام السابقة، وكان اهمها التضخم الذي اعاق قدرة الحكومة على تحفيز الاقتصاد المتباطئ.

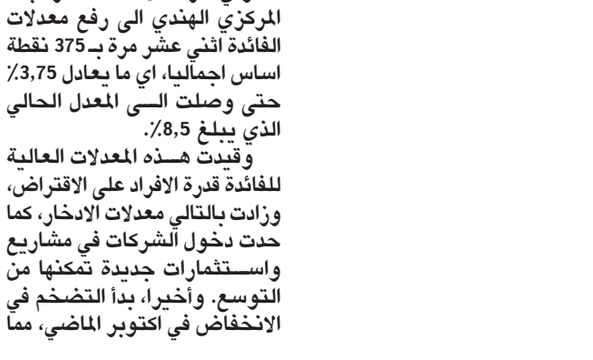

وبعد فترة قصيرة من الانكماش في 2009، عاد التضخم بقوة ليصل الى اكثر من 10٪ في ابريل 2010، واستمر عند هذه المستويات حتى وقت قريب جدا. وقد ازداد تأثير ذلك على المستهلك الهندي بشكل قوي مع انخفاض سعر صرف الروبية الهندية بنسبة 20٪ تقريبا مقابل الدولار الاميركي في 2011، مما جعل السلع المستوردة ـ وخصوصا النفط – اكثر كلفة.

وفي فترة مثل تلك، اضطر البنك المركزي الهندي الى رفع معدلات الفائدة اثني عشر مرة بـ375 نقطة اساس اجماليا، اي ما يعادل 3,75٪ حتى وصلت الى المعدل الحالي الذي يبلغ 8,5٪.

وقيدت هذه المعدلات العالية للفائدة قدرة الافراد على الاقتراض، وزادت بالتالي معدلات الادخار، كما حدت دخول الشركات في مشاريع واستثمارات جديدة تمكنها من التوسع. وأخيرا، بدأ التضخم في الانخفاض في اكتوبر الماضي، مما دفع المستثمرين الى ترقب تحولات في السياسات الاقتصادية بهدف دعم النمو.

وفي يوم الثلاثاء الماضي، بدأت هذه التحولات بالفعل عندما اعلن البنك المركزي عن تخفيض معدل الاحتياطي النقدي، وهو نسبة من الودائع تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها نقدا لدى البنك المركزي، بـ50 نقطة اساس حتى وصلت الى 5,5٪.

وبهذا التخفيض يمكننا ان نقول ان التخفيف النقدي لتحفيز الاقتصاد قد بدأ، وسيستمر خلال 2012. تستخدم الدول عدة ادوات وسياسات مالية ونقدية بهدف تحفيز اقتصاداتها، وأكثر هذه الادوات شيوعا هو سعر الفائدة، الذي ينظر له على انه كلفة الاقتراض فبزيادته تزيد التكلفة والعكس صحيح.

ومن الادوات الاخرى هي عمليات السوق المفتوحة، التي يضخ او يسحب البنك المركزي من خلالها السيولة النقدية وذلك عبر شراء او بيع السندات، ومعدل الاحتياطي النقدي.

وتلتزم اغلب البنوك بهذا المعدل كنسبة من ودائع العملاء من اجل ضمان السيولة للمودعين.

وفي حالة الهند، ثبتت هذه النسبة عند 6٪ منذ مايو 2010، الامر الذي قيد 3,85 تريليونات روبية هندية (أي ما يقارب 77 مليار دولار اميركي) لدى البنك المركزي الهندي ومنعتها من التداول في النظام المالي.

وسيساهم انخفاض 50 نقطة اساس من معدل الاحتياطي النقدي في ضخ ما يعادل 6,5 مليارات دولار اميركي في الاقتصاد الهندي، ليزيد من السيولة المتوفرة للشركات والمستهلكين، ما سيدفع بدوره الى ارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي. وقد خفض اغلب المحللين توقعاتهم عن الاقتصاد الهندي خلال عامي 2011 و2012، وتبعتهم لذلك الحكومة الهندية ايضا عبر تخفيض النمو المتوقع للسنة المالية التي تنتهي في مارس 2012 من 7,6٪ الى 7٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وستستمر المخاطر السلبية في 2012، ففي ظل ضعف الطلب العالمي، تزداد الحاجة الى اصلاحات تنظيمية فيما يخص الاستثمار الاجنبي، ولايزال مستوى التضخم اعلى من المعدل الذي يفضله البنك المركزي والذي يقع بين 4٪ و5٪، فالوضع المالي الحالي لا يبدو جيدا، لكن اساسيات الاقتصاد الهندي ثابتة ولم تتغير.

فقد نتج عن الفترة الطويلة من ارتفاع اسعار الفائدة معدلات ادخار عالية، التي ستزيد من الانفاق الرأسمالي عند انخفاض اسعار الفائدة مجددا.

وقد وضعت الحكومة الهندية خطة خمسية تبدأ من عام 2012 الى عام 2017، مع تركيزها على تحسين البنية التحتية السيئة للهند.

والاهم من ذلك هو ان الهند تتمتع بعدد سكاني شبابي كبير على عكس الصين، وهم اليوم يتهيأون لدخول سوق العمل، اضافة الى ان الجامعات الهندية اصبحت تخرج اليوم محترفين طليقين باللغة الانجليزية.

ومع كل هذه العوامل الدافعة، تشهد الهند العديد من الفرص في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الاستهلاكية، وهي القطاعات التي بدأ المستثمرون النظر الى الفرص التي توفرها على الرغم من الاداء السلبي للاسواق الهندية في 2011.

«المثنى للاستثمار»: القيمة الإجمالية للسوق ارتفعت 6,2٪ خلال أسبوع

قال تقرير شركة المثنى للاستثمار الاسبوعي ان سوق الكويت للاوراق المالية استمر في اكتساب المزيد من الزخم متأثرا بالاداء المشجع لاسواق الاسهم العالمية حيث اغلق المؤشر السعري للسوق لهذا الاسبوع على مستوى 5825,2 مكتسبا 53,7 نقطة وبلغ مجموع النقاط المكتسبة في فترة اسبوعين 105,3 نقاط من خلال تداولات نشطة صاحبها زيادة في حجم الاداء. ورأى ان تحسن مشاعر المستثمرين تجاه المخاطر العالمية كان وراء انطلاق المؤشرات في اتجاه تصاعدي. وأغلق مؤشر المثنى الاسلامي (MUDX) تداولاته على اضافة 3,19 نقاط ليغلق على مستوى 559,74، وأغلق كذلك المؤشر الوزني على مستوى 402,8، مضيفا 2,21 نقطة الى رصيده.

وأفاد التقرير بأن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية مازال متقلبا خلال الاسبوع مضيفا 1٪ ليصبح 4,52٪، ولكنه مازال يحتل اقل نسبة تذبذب بين اقرانه، واحتل مؤشر المثنى (MUDX) مركز الاكثر تقلبا بنسبة 7,93٪، وبلغ مستوى حجم التداول 1,86 مليون سهم بزيادة مقدارها 12٪ خلال الاسبوع، ولقد كان هذا الارتفاع بقيادة قطاع الاستثمار والذي ارتفع حجم تداولاته بنسبة 31,79٪ حيث يشكل هذا القطاع نسبة 31,79 من الحجم الكلي للسوق، اما قطاع الخدمات (يشكل 26,41٪ من حجم السوق) فقد شهد زيادة بالحجم بلغت 2٪ خلال الاسبوع، بينما شهد قطاع العقار (ويشكل 19,23٪ من حجم السوق) انخفاضا بالحجم بنسبة 4,78٪.

واشار الى ان القيمة الاجمالية للسوق ارتفعت بنسبة 6,2٪ مع ارتفاع حركة الشراء التي شملت جميع القطاعات، حيث ارتفعت قيمة قطاع الاستثمار (ويساهم بنسبة 33,1٪ من قيمة السوق) بنسبة 51,49٪ وشهد قطاع الخدمات والذي يساهم بنسبة 28,27٪ من اجمالي قيمة السوق ارتفاعا بنسبة 17,05٪ خلال الاسبوع. اما قطاع العقار والذي يساهم بنسبة 15,8٪ من قيمة السوق فقد انخفضت قيمته السوقية بنسبة 14,76٪.

وشهد قطاع البنوك والذي يساهم بنسبة 7,27٪ من قيمة السوق ارتفاعا مفاجئا بلغ 57,12٪. شهد السقف الكلي لقيمة رأس مال السوق زيادة بنسبة 0,6٪، بينما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 13,2٪ خلال الاسبوع.